الأراضي الفلسطينية

آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

الجدول 1

	2021
عدد السكان، بالمليون	4.9
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	18.0
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	3664.6
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولارات)[أ]	21.9
مؤشر جيني[أ]	33.7
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[ب]	96.4
العمر المتوقع عند الولادة، سنة[ب]	74.1

مصدر: مؤشرات التنمية العالمية، وآفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
(أ) أحدث قيمة (2016)، على أساس تعادل القوى الشرائية لعام 2011.
(ب) مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالالتحاق بالمدارس (2020)؛ متوسط العمر المتوقع (2019).

في أعقاب تخفيف إجراءات الإغلاق وتحسن الوضع الصحي في عام 2021، بدأ الاقتصاد الفلسطيني تعافيه من الجائحة. وعلى الرغم من قوة الإيرادات، فإن وضْع المالية العامة في 2021 عانى من صعوبات بسبب تدنّي معونات المانحين. وقد أجبر ذلك السلطة الفلسطينية على تراكم متأخرات كبيرة للقطاع الخاص وصندوق معاشات التقاعد العام ودفع رواتب جزئية لموظفيها. ومع استمرار جائحة فيروس كورونا، تبقى آفاق المستقبل معرضة لمخاطر سياسية وأمنية إضافية.

الظروف والتحديات الرئيسية

كان الاقتصاد الفلسطيني يعاني من الضعف، وكانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية متردية بالفعل قبل تفشّي جائحة كورونا، وهو ما يُعزَى بالأساس إلى القيود التي تفرضها إسرائيل (على التجارة والتنقل والوصول إلى الموارد)، والاشتباكات المتكررة، والانقسام الداخلي، وتناقص تدفقات المعونات الوافدة. وخلال السنوات 2017–2019، بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي في المتوسط 1.3%، أي أقل من معدل النمو السكاني، وهو ما أدّى إلى تناقص نصيب الفرد من الدخل وازدياد معدلات الفقر. ويظهر تحليل النمو أن هذا كان مدفوعا بتراكم عوامل الإنتاج لا بتحسّن الإنتاجية. وفي الأعوام الأخيرة، بلغ إجمالي الاستثمارات في المتوسط نحو 26% من إجمالي الناتج المحلي، لكن ذهب معظمها إلى أنشطة لم تساعد في تعزيز النمو. وبالمثل، كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر متدنيا للغاية، إذ لم تزد نسبته على 1% من إجمالي الناتج المحلي.

وهناك تفاوت كبير في النشاط الاقتصادي ونصيب الفرد من الدخل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فوفقا لأحدث مسح وطني للأسر المعيشية، كان نحو 22% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر المُستخدم في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في 2011 يوميا) في السنة 2016–2017. ومستوى الفقر أعلى كثيرا في قطاع غزة، إذ إنَّ نحو 46% من السكان في قطاع غزة كانوا يعيشون تحت خط الفقر في 2016–2017 مقابل 9% فقط في الضفة الغربية. لقد أدت جائحة كورونا إلى تفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وحتى منتصف مارس/آذار 2022، تشهد الأراضي الفلسطينية موجة خامسة يتفشى فيها المتحور أوميكرون. وحصل نحو 43% من السكان على جرعة واحدة على الأقل من اللقاح، لكن التقديرات تشير إلى أن هناك جرعات كافية من اللقاحات لتلبية احتياجات التطعيم حتى منتصف عام 2022 فقط.

أحدث التطورات

على الرغم من الموجات الجديدة من جائحة كورونا، تم تخفيف إجراءات الإغلاق بشكل كبير في عام 2021. وأتاح هذا، مع التوسع في حملة التطعيم، انتعاش ثقة المستهلكين وأنشطة الأعمال تدريجيا. وتظهر أحدث البيانات أن الاقتصاد الفلسطيني نما بنسبة 7.0% في عام 2021. وكان التحسن في الأداء الاقتصادي مدفوعا في معظمه بالضفة الغربية التي نمت بنسبة 7.8%، في حين أدى الصراع في غزة في مايو/أيار 2021 إلى إبطاء الانتعاش في القطاع، مما أسفر عن تسجيل نمو بنسبة 3.4% في عام 2021.

وبدأ معدل التضخم في الارتفاع من مستوى سلبي في عام 2020، مسجلا في المتوسط 1.2% في عام

الشكل 1. الأراضي الفلسطينية / الإصابات اليومية الجديدة بفيروس كورونا ومتوسط متحرك لمدة 7 أيام

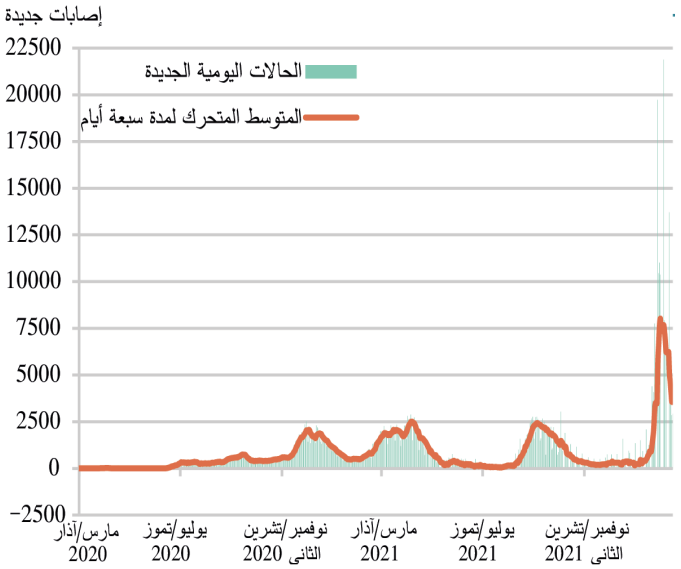

المصادر: مركز علوم النظم والهندسة بجامعة جونز هوبكنز الأمريكية، وحسابات خبراء البنك الدولي

الشكل 2 الأراضي الفلسطينية / معدلات الفقر الفعلية والمتوقعة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

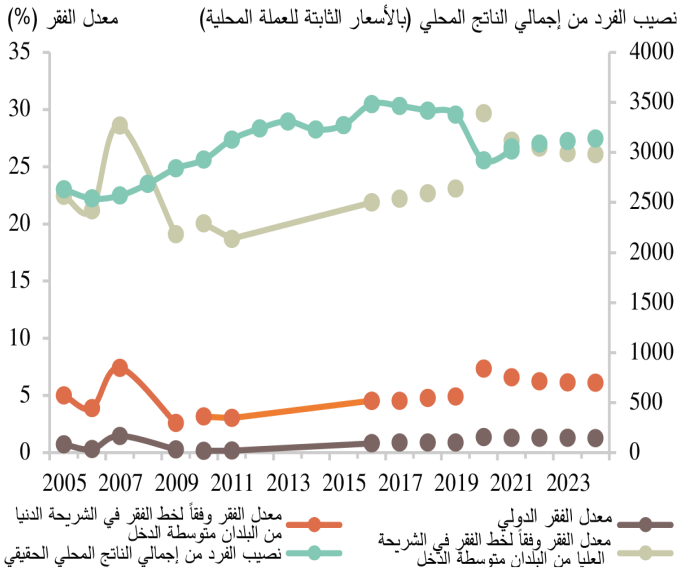

المصادر: مسح إنفاق واستهلاك الأسر الفلسطيني وحسابات خبراء البنك الدولي.

2021 بسبب انتعاش الطلب وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة العالمية. واستمر هذا الاتجاه في أوائل عام 2022، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 2.7% في يناير/كانون الثاني، على أساس سنوي. وفي الآونة الأخيرة، خرج الفلسطينيون إلى شوارع الضفة الغربية للتظاهر ضد الزيادات الضريبية التي نفذتها السلطة الفلسطينية على المشروبات السكرية والمواد البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة في فبراير/شباط 2022، وذلك للالتزام ببروتوكول باريس في أعقاب تدابير مماثلة على الجانب الإسرائيلي.

وارتفعت الإيرادات العامة مع التعافي الاقتصادي، في حين كان النمو في المصروفات محدودا بسبب تخفيضات التحويلات. وتقلص عجز الموازنة العامة بعد المنح وبعد احتساب الخصومات التي قامت بها إسرائيل من الإيرادات المحصلة لحساب السلطة الفلسطينية إلى 5.8% من إجمالي الناتج المحلي في 2021 من 7.5% في 2020. وكان العجز ممولا إلى حد كبير من تراكم المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص وصندوق المعاشات التقاعدية العام. وبدأت السلطة الفلسطينية أيضا في دفع رواتب جزئية لموظفيها منذ ديسمبر/كانون الأول 2021.

وارتفع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 24.2% في الربع الرابع من عام 2021 من 23.4% قبل عام، وذلك بسبب ارتفاع معدل المشاركة في القوى العاملة. ويخفي المعدل الكلي تفاوتاً واسعاً بين الضفة والقطاع، إذ بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 13.2% أما في قطاع غزة فقد وصل إلى 44.7%.

وتشير التقديرات المستندة إلى نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى أن معدل الفقر ارتفع في عام 2020 إلى 29.7%، بزيادة قدرها نحو 8 نقاط مئوية مقارنة بعام 2016 (أحدث البيانات الرسمية المتاحة). ومع انحسار تأثير الجائحة، تشير التقديرات إلى تراجع معدل الفقر إلى 27.3% في عام 2021. وتعني معدلات الفقر الحالية وجود نحو 1.5 مليون فقير.

الآفاق المستقبلية

في ظل سيناريو خط الأساس الذي يفترض استمرار القيود الإسرائيلية، واستمرار الانقسام الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وركود مستوى المعونات، من المتوقع أن يحوم معدل النمو حول 3.1- 3.7% خلال فترة التوقعات. ومن المتوقع أن ينخفض معدل الفقر إلى 26.7% في 2022، ثم يتراجع تدريجيا إلى 26.1% بحلول عام 2024.

وعلى صعيد المالية العامة، من المتوقع أن تنمو الإيرادات في عام 2022، وهو ما يعكس زيادة معدلات الضرائب على المشروبات السكرية واللدائن ذات الاستخدام الواحد، وزيادة تحصيل الرسوم على التبغ، وزيادة إيرادات ضريبة القيمة المضافة بسبب تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة الإلكترونية مع إسرائيل. ومع ذلك، فإن هذه الجهود ستقابلها اقتطاعات من جانب إسرائيل من الإيرادات التي تحصلها نيابة عن السلطة الفلسطينية، والتي من المتوقع أن تبلغ 1.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022. ومن المتوقع أن تنخفض النفقات مع المدفوعات الجزئية للرواتب حتى مايو/أيار 2022. ومع المنح، من المتوقع أن ينخفض عجز المالية العامة (على أساس نقدي) إلى 4.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022.

وقد تؤثر العواقب الاقتصادية للغزو الروسي وما يرتبط به من عقوبات أيضا على الآفاق المستقبلية من خلال الضغوط التضخمية المتزايدة. وقد تتسبب الجائحة الحالية أيضا في مخاطر على الآفاق المستقبلية، لا سيما إذا لم يتم تأمين لقاحات إضافية بعد منتصف عام 2022. علاوة على ذلك، إذا استمرت الاشتباكات التي حدثت مؤخراً بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفي غزة، فلن هناك سوى مجال محدود لاستيعاب مثل هذه الصدمات.

الجدول 2 الأراضي الفلسطينية / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

	2024ق	2023ق	2022ق	2021ت	2020	2019
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	1.4	-11.3	7.0	3.7	3.2	3.1
الاستهلاك الخاص	4.1	-13.1	6.3	4.2	2.9	3.3
الاستهلاك الحكومي	-3.5	0.3	11.1	-5.5	7.6	3.0
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	-2.6	-20.9	14.7	10.0	1.0	3.0
الصادرات، السلع والخدمات	2.0	-11.2	18.8	6.0	3.8	3.8
الواردات، السلع والخدمات	1.4	-14.2	16.6	4.0	3.6	3.6
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	1.3	-12.0	6.2	3.7	3.2	3.1
الزراعة	0.9	-9.1	-2.3	3.0	3.0	3.0
الصناعة	-0.5	-19.4	6.2	3.5	3.2	3.2
الخدمات	2.0	-10.0	7.2	3.8	3.3	3.1
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	1.6	-0.7	1.2	2.8	2.4	2.4
رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	-10.4	-12.3	-8.2	-8.1	-8.0	-7.9
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	1.1	0.9	0.0	0.8	0.8	0.8
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-7.5	-7.5	-5.8	-4.5	-3.7	-3.5
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	39.5	53.9	54.9	55.8	56.1	56.1
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	-7.2	-7.1	-5.1	-3.8	-3.0	-2.8
معدل الفقر الدولي (1.9 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011)[ب]	0.9	1.4	1.3	1.3	1.3	1.3
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011)[ب]	4.9	7.3	6.6	6.2	6.2	6.1
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011)[ب]	23.1	29.7	27.3	26.7	26.2	26.1

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

(أ) الحسابات مستندة إلى مسح إنفاق واستهلاك الأسرة لعام 2016. البيانات الفعلية: 2016. التنبؤات الآتية: 2017-2021. هذه التوقعات تخص الفترة من 2022 إلى 2024.

(ب) الإسقاطات محسوبة باستخدام التوزيع المحايد (2016)، بحيث إن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم (path-through) = 0.87 على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.